المنظور التاريخي لعمارة مدينة (السلط)

المهندسة رنوة يحيى الخطيب
المهندسة هالة عاهد شاكر الأسير

المقدمة :

اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على مشروعين شاملين قام بهما مركز بحوث البناء في الجمعية العلمية الملكية في مجال التراث المعماري وتطويره. فكان المشروع الأول هو « مجلد التراث المعماري للمملكة الأردنية الهاشمية » والذي بوشر العمل به في عام 1987 كمشروع شامل لتوثيق التراث المعماري في الأردن، ولقد اختيرت مدينة السلط للجزء الأول منه نظرا لثراء تراثها المعماري وأهميتها التاريخية. فصدرت الدراسة في عام 1990 وشملت لمحة عامة عن المدينة وتاريخها وطبيعتها الجيولوجية والطبوغرافية وشوارعها وأدراجها وأحياءها وتصنيفا لبيوتها حسب توزيعها الداخلي. كما تم توثيق تجمع مبان وشارع ودرج ومساكن ومباني عامة كالجامع والمدرسة والمستشفى. وصنفت الفتحات المختلفة من بوابات وأبواب ونوافذ، ودرست نسبها وأطرها ووثقت عدة تفاصيل حجرية.

أما المشروع الثاني فكان مشروع « السلط : خطة عمل » والذي قامت به الجمعية بناء على طلب من مؤسسة اعمار السلط وشارك به فريق من المهندسين المعماريين والانشائيين والمدنيين والباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين ومستشارين قانونيين، اضافة إلى ثلاثة خبراء بريطانيين في مجال الترميم والتخطيط الحضري والاقتصاد. يهدف هذا المشروع إلى تحديد وسط المدينة القديم الواجب الحفاظ على عمارته وانعاش اقتصاده، اضافة إلى اعداد خطة تنفيذية شاملة للنواحي المعمارية والتخطيطية والاجتماعية والاقتصادية والسكانية والقانونية تحدد المهام والخطوات الواجب اتباعها لتحقيق أهداف المشروع.

لقد صدرت هذه الدراسة في عام 1990 أيضا في تقرير باللغة الانجليزية من ثلاثة أجزاء، يتحدث الأول منها عن الاستراتيجية العامة للحفاظ على التراث المعماري وانعاش الحياة الاقتصادية، شاملا النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

أما الجزء الثاني فيبحث في الخطة التنفيذية وتفاصيلها، اضافة إلى تفصيل للمشاريع المقترحة من دراسة لوضعها القائم وامكانية تحويلها وتصميمها ودراسة كلفة التنفيذ والترميم والجدوى الاقتصادية وكيفية التنفيذ والادارة، وشمل أيضا جزءا يبحث في مشاكل الترميم وطرقه.

وضم الجزء الثالث كافة المسوحات والمعلومات التي جمعت في هذه الدراسة، وعلى أساسها بنيت النتائج والتوصيات والمقترحات.

خلفية عامة :

تقع مدينة السلط على بعد 30 كم إلى الشمال الغربي من العاصمة عمان وترتفع 800 متر فوق سطح البحر. ولقد جذبت خصوبة المنطقة وطبيعتها الجبلية التي اكسبتها الحماية وتوفر المياه فيها بالاضافة إلى طقسها اللطيف التجمعات الحضرية والمستوطنات الانسانية عبر العصور بدءا بالعصر الحجري، فكانت السلط قديما مركزا تجاريا هامة يخدم منطقة جلعاد في الضفة الشرقية. كما لها صلات تجارية مع كل من مدينة نابلس والقدس ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في الغرب، ومدينة دمشق في الشمال. أما الآن، فهي المركز الاداري لمحافظة البلقاء في المملكة الأردنية الهاشمية.

تعرضت المنطقة لحالة عدم استقرار وانخفاض في تعداد السكان ابان الحكم العثماني، واستمر ذلك حتى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عندما حاول العثمانيون اجراء الاصلاحات في نظم الحكم وبالتالي تحسين ظروف المعيشة للسكان في المنطقة. وبدأ انتعاش المدينة في عام 1866 م عندما أعاد حاكم دمشق النظام للمنطقة ونقل مقر القائمقام إليها، وتم بناء دار الحكومة (السرايا) في وسطها، فازدادت الهجرة إلى المدينة وانتقل إليها السكان من جميع المناطق خاصة من مدينة نابلس في الضفة الغربية وذلك لتوسيع قاعدتهم التجارية في الأردن. كما تم تأسيس عدة بعثات تبشيرية مسيحية. ونمت المدينة وتوسعت وأصبحت مركز جذب تجاري مهم واكبر تجمع سكاني في شرق الأردن في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد تغير الطابع المعماري عبر مراحل النمو المختلفة من طابع ريفي إلى طابع حضري.

نمو المدينة وتطورها :

كانت مدينة السلط في أواخر القرن السادس عشر تتكون بشكل رئيسي من محلتين هما العواملة (وتقع على السفح الشمالي الشرقي لتل يدعى بالقلعة بنيت عليه قلعة السلط وهدمت عدة

مرات كان آخرها على أيدي جنود ابراهيم باشا ابان الحكم العثماني)، ومحلة الأكراد (وتقع على السفح الجنوبي الغربي للقلعة)، وفي مطلع القرن التاسع عشر ظهرت محلة القطيشات وذلك امتدادا لمحلة العواملة في مركز القلعة.

في عام 1966 م انتقل مركز القائمقام إلى المدينة، وتلى ذلك بناء دار الحكومة (السرايا) في عام 1869 م في ساحة المدينة الرئيسية التي تقع في الوادي ما بين القلعة والجدعة. وقد شكلت هذه الساحة نقطة استقطاب مهمة نمت حولها المدينة حتى تداخلت المحلات وتشابكت وأصبحت مركزا للنشاطات الادارية والتجارية والاجتماعية والدينية، فبنيت فيها وكالة السكر التي ضمت دوائر البريد والجمرك والصحة واحتوت على سوق متخصص لبيع البضائع الثمينة. وكثرت الأسواق المتخصصة حول الساحة وتم ايصال الماء إليها في ثلاث عيون للرجال والنساء والدواب. كما تم تبليطها وتبليط الشوارع المتفرعة عنها بحجر السلط الأصفر. اضافة إلى ذلك فقد بنيت حول الساحة المباني الدينية الهامة كالجامع الكبير وكنيسة اللاتين والكنيسة الانجيلية.

ومع استقرار المنطقة وتزايد أهميتها، تم استقطاب السكان من المناطق المجاورة وخاصة من مدينة نابلس، فقدم إليها التجار والحرفيون والبناؤون واستقر معظمهم في المنطقة الواقعة شرق الساحة (والتي سميت فيما بعد بمحلة النوابلسة أو محلة الأغراب) وتسمى حاليا بشارع الحمام نسبة إلى الحمام الذي أقيم فيه ثم هدم في الأربعينات من هذا القرن بعد ايصال شبكة المياه للمنطقة.

وحيث أن معظم قاطني شارع الحمام كانوا من التجار، فقد غلب عليه الطابع التجاري، فبنيت المتاجر في الطابق الأرضي والمساكن في الطابق الأول، وبيعت الخضار في جزئه العلوي (الغربي) والماشية في جزئه السفلي (الشرقي) وذلك أيام الجمعة والاثنين من كل أسبوع. وظهرت مناطق تجارية أخرى مثل شارع الدير ودرج الاسكافية والجزء الغربي من شارع الخضر المتفرع من شارع الحمام.

مع نهاية القرن التاسع عشر اتسعت المدينة حتى غطت سفوح القلعة والجدعة اضافة إلى الساحة وشارع الحمام، واستمر التوسع في مطلع القرن العشرين حتى شمل في عام 1918 م شارع الميدان وأجزاء أخرى من الجدعة والخندق. بعد ذلك أذخت عملية النمو والتوسع بالتباطؤ نتيجة لعدة أحداث سياسية كالحرب العالمية الأولى وتسمية مدينة عمان عاصمة لامارة شرق الأردن الجديدة. وفي عام 1940 م كان معظم التوسع في منطقة السلالم اضافة إلى جزء بسيط من منطقتي الجادور والخندق.

النسيج الحضري لمدينة السلط :

ظهرت في المدينة مفردات حضرية مميزة خلال فترات النمو السريعة، فانتشرت المدينة على منحدرات ثلاث تلال (القلعة، الجدعة والسلالم) والوادي بينهم، حيث تناثرت الأبنية

وتوزعت على منحدرات التلال في تناغم وانسجام مع طبيعة المنطقة وطبوغرافيتها مشكلة بذلك مدرجا معماريا مميزا قاعدته أرضية الوادي المغطاة بالحقول.

بنيت مباني السلط من طابقين أو ثلاثة، ومن عدة وحدات صغيرة مكعبة مما منحها طابع العمارة المجزأة بدلا من كتل كبيرة تفرض نفسها على الطبيعة كما هي العمارة الحديثة، كما تميزت بكون كتلها المبنية على منحدرات التلال تتراجع تدريجيا مما يتيح لكل منها منظرا بانوراميا متكاملا للمدينة.

وكنتيجة للاستعمال الغالب للجدران الحجرية الصفراء ذات الملمس الناعم فقد تمتعت المدينة بتجانس بصري، وشابهت جدران منازلها المتجاورة والمتصلة جدران القلاع أو السلاسل الحجرية المبنية بين مستويات الحقول المختلفة. واحتوت هذه الجدران المتصلة بالوادي في الأسفل وأكدت على العامودية وأهمية خط تلاقي المباني من السماء (Skyline). ويمكن ملاحظة هذا للداخل إلى المدينة من عمان حيث تقابله تجمعات المباني على منحدرات التلال.

نظرا للطبيعة الحضرية المتراصة للمباني وشدة انحدار التلال، فقد كانت الأدراج هي النمط الرئيسي للانتقال في المدينة، فانتشرت الأدراج والأزقة في جميع المناطق بين المباني مما شكل نظام انتقال سهل للمشاة في جميع أنحاء المدينة وحيثما سمحت الطبوغرافية. وفي عام 1920 م بلطت الأدراج والشوارع والأزقة باستخدام حجر السلط الأصفر في مداميك عرضية عرض كل منها 25-30 سم، وقد كان للبلاد ميلان من الجانبين لتصريف مياه الأمطار.

أما في المناطق التجارية، فقد كان للدكاكين فتحات قوسية عريضة ذات أبواب خشبية مكونة من درفتين أو ثلاث. ولم يكن لهذه الدكاكين واجهات عرض بل كانت ترص البضاعة في حزم ورزم وتعلق على الجدران في داخل وخارج الدكان.

للسلط نسيج حضري متراص تتخلله بعض الفراغات الخضراء مثل قمة تل الجدعة المغطاة بالنباتات الخضراء والمقبرة المجاورة له، بالاضافة إلى تل الجادور المحاط بمدرسة السلط الثانوية للذكور. أما تل السلالم فله طبيعة مختلفة، فمنحدراته حادة وجرداء وتغلب عليه الصخور.

أنماط البناء وتطورها :

أدت ظروف السلط في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى اندماج المال والحضارة والحرفية في فترة قصيرة جدا لتكوين مدينة فريدة ذات أهمية ليس للأردن فقط بل لتراث المنطقة بأكملها، وكما تميزت على قيمة معمارية كبيرة اكتسبتها تدريجيا عبر الزمن، وقد ارتبط الطراز المعماري لمدينة السلط بأحداث تاريخية وشهد على ازدهار كبير أضفى على المنطقة ثراء في التنوع وأكسبها رونقا وبهاء.

عبر السنوات المائة الأخيرة انتقلت السلط إلى فترة جديدة من فترات تطورها وتشكلها حيث تغيرت المباني من بيوت فلاحية مبنية بطرق تقليدية باستعمال المواد المحلية (الحجر الغشيم والطين والقش وجذوع الأشجار) إلى أخرى متأثرة بالطراز العالمي الحديث استخدم في بنائها مواد بناء جديدة (الخرسانة والحديد).

لعل التسلسل الناتج عن التغيرات السريعة في الظروف السياسية والسكانية لمدينة السلط والذي أدى إلى التشكل التدريجي للتراث المعماري للمدينة ومن ثم اضمحلاله واندثار معالمه المميزة، يشكل الحلقة المفقودة في تسلسل وتغير الطابع في مدننا وقرانا من مدن اسلامية تظهر فيها ملامح البناء الاسلامي والساحات والأزقة إلى أخرى ذات طابع أوروبي شوارعها واسعة ومبانيها ضخمة ومبنية باستخدام مواد أجنبية.

تم في هذا البحث تتبع التغير والتطور في أساليب ومواد البناء والمفردات العمارية والنظم الانشائية، وذلك من أجل تحديد وتفسير فترات وأنماط التطور المختلفة، وقد مكننا البحث والمسح من التعرف على خمس فترات عامة مبتدئين بما قبل 1866 م، علما بأن الانتقال من واحدة إلى أخرى كان تدريجيا ومتداخلا في كثير من الأمثلة الفردية، وقد كانت هذه الفترات الخمس هي :

1 ـ طابع القرية ـ ما قبل عام 1866 م

ضمت السلط في هذه الفترة ثلاث محلات كبيرة (الأكراد والعواملة والقطيشات). وغلب على المدينة الطابع الريفي في العمارة والذي انتشر في جميع مناطق الأردن، فظهرت البيوت الفلاحية البسيطة المكونة من طابق واحد والمتناثرة على منحدرات التلال في تآلف وانسجام تام مع الطبيعة في الشكل والمواد والوضعية. وبنيت المباني باستخدام مواد محلية مثل الحجر الغشيم (الحجر غير المنتظم) الذي كان يجمع من المنطقة المحيطة وجذوع الأشجار التي كانت متوفرة في المنطقة.

يتكون البيت الفلاحي من وحدة مكعبة مبنية من جدران حجرية تبلغ سماكتها متر واحد. حمل سقفها على قناطر عدة، تراوحت المسافة بين الواحدة والأخرى مترا ونصف إلى مترين، وامتدت فوقها جذوع الأشجار المغطاة بطبقة من الطين والقش، مما شكل فراغا طوليا يمتد عبر زيادة عدد القناطر المشكلة له. وكانت القنطرة الواحدة ذات بحر سعته من أربعة إلى ستة أمتار. وتصل مساحة البيت الفلاحي ذو القناطر الثلاثة إلى خمسين مترا مربعا.

أما الواجهة الخلفية للمبنى فمدفونة في منحدرات التلال، ويمكن الوصول إلى سطح البيت من الأرض الخلفية لكونها على نفس المنسوب. وحيث أن الجدران الداخلية كانت تستخدم للخزائن، فقد اقتصرت الفتحات على الواجهة الأمامية. فشكل قوس انشائي من الحجر

قمط الباب وبنيت نافذتان صغيرتان متماثلتان في الواجهة اضافة إلى عدد من الفتحات المربعة الصغيرة التي كانت تدعى الواحدة منها بالطاقة وتستخدم للتهوية، وأحيطت جميع الفتحات بأطر من الحجر المنتظم.

احتوت الجدران الداخلية على نوعين من الخزائن، الأولى تدعى بالروايا وهي مبنية بين قنطرتين متتاليتين من جذوع الخشب المغطاة بالقش والطين. وقد كانت هذه تصل بين السقف والأرض بكامل الارتفاع بين القنطرتين، واحتوت على فتحة علوية تدار منها الحبوب بعد تجفيفها فوق السطح، ويتم التزود بها تدريجيا من داخل البيت من فتحة سفلية. أما الخزانة الثانية فقد كانت أصغر وتستخدم لتخزين المونة اليومية وتدعى بالكواير وهي مبنية من الطين والقش وتتواجد في المصطبة مجاورة للجدران.

وقد عمل سكان السلط في هذه الفترة في الزراعة والفلاحة وقضوا أيامهم في الخارج بين الحقول. أما البيوت فاستخدمت للتخزين والحماية والنوم.

2 ـ التوسع الأولي (1866-1890 م)

في عام 1866 م حاول العثمانيون اعادة تأكيد سلطتهم على المنطقة وذلك بنقل مقر القائمقام إلى السلط، فبنيت دار الحكومة (السرايا) وبدأت بعض البعثات التبشيرية بالانتقال إليها، مما عزز الاستقرار السياسي والازدهار، وبالتالي النمو الحضري والتجاري.

كان النمو في هذه الفترة مختلفا تماما عن الطابع الذي سبقه، فتطورت العمارة وطرق البناء وأصبحت أكثر مدنية في طابعها متأثرة بذلك بتراث منطقتي نابلس والقدس مع استمرار بناء البيوت الفلاحية في أطراف المدينة للسكان الأكثر ريفية في حياتهم والأقل حظا في المال. شارك في تشييد هذه المباني بناؤون من نابلس، واستخدم في بناء جدرانها الخارجية مداميك من الحجر الأصفر المنتظم الذي كان يجلب من محاجر مجاورة، بينما استخدم الحجر الغشيم للجدران من الداخل وقصرت بالشيد.

يتكون المبنى الواحد من وحدات متجاورة أبعاد كل منها أربعة أمتار طولا وعرضا، أما ارتفاعها فطابقين، الأول مسقوف بالعقود المتقاطعة والثاني بقبة منخفضة، ويستخدم في بناء العقود والقباب الحجر الغشيم المتراص وتملأ الفراغات بينه بالطين والقش.

توزعت الفتحات في جميع الواجهات وارتفعت نسبة المفتوح إلى المغلق فيها عن الفترة السابقة، فكانت النوافذ عبارة عن فتحتين متجاورتين متماثلتين لكل منهما قوس نصف دائري أو قوس مدبب. واستخدمت التفاصيل النحتية كالبروزات والمقرنصات البسيطة، وتم اظهار المداخل الرئيسية بواسطة تراجعات.

قسم البيت من الداخل إلى عدد من الغرف، لكل منها استعمال محدد. فبينما نقلت الحيوانات إلى الخارج، استخدمت غرفة كمطبخ وأخرى للنوم وأخرى للجلوس، وخصصت

أحيانا غرفة لاستقبال الضيوف. وازداد عدد الساعات التي يقضيها السكان داخل المنزل. ولم تعد الزراعة هي الحرفة الأساسية لسكان المدينة فاشتغل البعض كتجار وآخرون كموظفين.

3 ـ فترة الازدهار (1890-1918 م)

في عام 1890 م ازداد النشاط التجاري مع فلسطين عامة ومع نابلس خاصة، كما زاد انتقال البعثات التبشيرية من الغرب إلى السلط مما جلب إليها الازدهار والثقافة والحرفيين خلال فترة قصيرة جدا. وظهر تأثير ذلك على الطراز المعماري، وأدى إلى ابراز طابع متميز مستمد من التراث المحلي وتظهر فيه التأثيرات الاقليمية والأوروبية.

نظرا لتدفق الأموال والعمال المهرة إلى المنطقة، فقد كان النمو سريعا في هذه الفترة وأصبح البناء متطورا أكثر في طابعه وحضريا أكثر في تشكيله وبدأ استخدام المواد ذات المصدر الأجنبي مثل الخشب والجيزان الحديدية والرخام والزجاج العادي والملون وبلاط القرميد للأسقف. ولم يصعب على البناء المحلي استيعاب هذه المواد وتطويعها لحاجته واستخدامها في طريقته الخاصة.

وارتفعت المباني إلى ثلاثة أو أربعة طوابق، كل منها مكون من عدة وحدات مكعبة متراكبة فوق بعضها البعض، واستمر استخدام مداميك الحجر الأصفر المنتظم المستخرج من محاجر السلالم في بناء جدرانها، كما استمر بناء العقود المتقاطعة أو القباب المنخفضة للأسقف، واستخدمت الأسقف القرميدية لبعض المباني الهامة وذلك باستخدام الجمالونات الخشبية.

أكثر ما يميز هذه الفترة هو التفاصيل الحجرية المتطورة، فقد كثرت الزخارف في البوابات وأطر النوافذ وشاعت تفاصيل الحجر في الزوايا والأدراج واستخدمت الجسور الفولاذية لابراز الشرفات الخرسانية من الطوابق العليا. كما ظهرت في هذه الفترة المباني المتخصصة مثل السرايا والبريد ووكالة السكر والمباني الدينية والمدارس. واستطاعت بعض المؤسسات والعائلات الغنية بناء مبان أكثر زخرفة مستخدمة فيها المواد المستوردة مثل بلاط القرميد للأسقف والزجاج الملون المتداخل والأرضيات الرخامية. كما جلبت الرسامين لعمل الرسومات على الأسقف.

4 ـ فترة ما بعد الحرب (1918-1935 م)

عند نهاية الحرب العالمية الأولى انتهى الحكم العثماني في المنطقة، وتلى ذلك تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية التي كانت السلط عاصمة مؤقتة لها لحين الانتقال إلى مدينة عمان، مما أدى إلى تراجع النمو فيها فأخذت عملية التوسع العمراني بالتباطؤ وظهرت التأثيرات الأوروبية والاقليمية.

كان التغيير الأكبر الذي أثر على الطابع المعماري هو استخدام الجيزان الفولاذية لكل 60 سم تعلوها طبقة من الخرسانة المسلحة بسماكة 12 سم للأسقف. أما الجدران فبنيت بمداميك من الحجر الأصفر المنتظم بسماكة قليلة نسبيا تصل إلى 30 سم. وقد أصبح أسلوب بناء الأسقف المنبسطة هو الوحيد المستخدم، حيث توقف بناء القباب والعقود المتقاطعة بعد الزلزال الذي حدث عام 1927 م وتسبب في هدم 1000 غرفة في مدينة السلط.

أصبحت المباني في هذه الفترة عبارة عن منشآت عامودية بارتفاع ثلاثة أو أربعة طوابق دون وجود تراجعات فيها. وأدخلت أشكال جديدة للنوافذ مثل فتحة حذوة الحصان وفتحة القوس المبسط. وكانت أطر النوافذ أبسط وطابعها أشبه بالطابع الغربي. وتميزت التفاصيل بالبساطة، فبينما استمر استخدام الزخارف والتراجعات، فقد اختفت المقرنصات وأصبح الحجر أكثر انتظاما وذو ملمس أنعم دون وجود أي تأكيد على حلول الحجر أو الزوايا والوصلات. أما المباني في أطراف المدينة فقد أصبحت أقل حضرية في طابعها وأكثر استقلالا.

وفي عام 1923 م رصفت بلدية السلط بعض الشوارع باستخدام الحجر الأصفر المنتظم وزرعت الأشجار وأنارت شوارع المدينة، كما منحت المنازل مهلة خمسة عشر يوما لتركيب مراحيض خاصة لكل منها.

5 ـ التأثير الحديث (1935-1950 م)

مع نهاية عقد الثلاثينات من هذا القرن، تباطأ النمو وخسرت السلط أهميتها للعاصمة عمان وبرز التأثير العالمي على حساب التأثيرات الأخرى، فأصبحت المباني ترجمة للطراز العالمي الحديث مع استمرار البناء بحجر السلط وباستخدام تفاصيل معمارية دقيقة. كانت المباني ذات أشكال منتظمة مربعة زواياها حادة وخطوطها مستقيمة، وتباعدت عن بعضها لتأخذ شكل الفيلا.

استمر بناء الأسقف باستخدام الجيزان الفولاذية والبلاطات الخرسانية المسلحة وانخفضت سماكة الجدران بحيث بنيت من الخرسانة ومداميك الحجر الأصفر المنتظم. وأتاح استخدام القموط الخرسانية المسلحة بناء فتحات أعرض للنوافذ وواجهات المتاجر باستخدام القوس المسطح وتغلبت الخطوط المستقيمة والنوافذ المربعة على الأقواس والمنحنيات وحافظ البناء على نوعية الحجر العالية مع تفاصيل للأقواس المسطحة والأطر، وشاعت التفاصيل الحجرية الدقيقة والماهرة المرتكزة على التراجعات والأطر المستطيلة.

مما سبق تتضح أهمية التراث المعماري لمدينة السلط وثرائه وتنوعه، الا أنه ومع مرور الزمن، فقد تراجعت أهمية المدينة وانتقلت القوى البشرية إلى عمان مما أدى إلى تعرض هذا التراث للتداعي بشدة وذلك نتيجة لهجرة الناس لبيوتهم واهمالهم لها وعدم صيانتها. فتجد البناء يتداعى تدريجيا وتظهر عليه التشققات والتصدعات، ويتآكل فيه الحجر والخشب، وتظهر فيه

الرطوبة والعفن على الواجهات الحجرية. كما أن التغييرات والاضافات والتحديثات التي يجريها السكان على هذه المباني لا تتلاءم مع المبنى من حيث التصميم أو المواد أو التنفيذ، فتغلق الفتحات بالطوب الخرساني وتستبدل الأبواب الخشبية بأخرى معدنية، وتغطى الواجهات الحجرية بالقصارة والدهان، كما يتم توفير الخدمات كالأسلاك والأنابيب والخزانات والسخانات الشمسية بشكل مؤذ وعشوائي. أما المباني الجديدة التي تقام في المنطقة القديمة، فيستخدم في بنائها حجر عمان الأبيض والأطر الخرسانية المفتوحة الجدران، مما يسبب ايذا ء بصريا للمحيط التراثي الغني.

محاولة عملية لتطوير السلط :

من هنا فقد برزت الحاجة لاعداد خطة تنفيذية تحدد المهام والواجبات الواجب القيام بها بهدف المحافظة على التراث المعماري وانعاش الحياة الاقتصادية في المنطقة.

المسح الميداني ونتائجه :

كانت أولى الخطوات اجراء مسح ميداني شامل لكافة المباني أو أجزاء المباني التي بنيت في الفترة 1850–1950 م بهدف تحديد المنطقة المراد حمايتها. وقد تم مسح 657 مبنى صنفت إلى خمس فئات اعتمادا على قيمتها المعمارية وأهميتها التاريخية وقيمتها الحضرية وحالتها. وتتمثل فئات الأبنية التراثية بشكل عام بما يلي :

- الفئة الأولى : مبان ذات قيمة فردية عالة بالنسبة للعمارة والتاريخ والتراث الحضاري لكل من الأردن والسلط، مما يوجب الحفاظ عليها وترميمها على أقل تقدير، بغض النظر عن المعوقات الاقتصادية.
- الفئة الثانية : مبان ذات قيمة فردية أو حضرية بالنسبة للتاريخ والتراث الحضاري للسلط. ويجب الحفاظ عليها وترميمها ضمن اعتبارات اقتصادية معقولة.
- الفئة الثالثة : مبان تشكل عنصرا هاما للتكوين الحضري للسلط لكونها كليا أو جزئيا ذات قيمة معمارية.
- الفئة الرابعة : مبان ذات قيمة فردية أو حضرية أقل، الا أنها مع ذلك يمكن أن تساهم في بلورة نوعية السلط كوحدة كاملة.
- الفئة الخامسة : مبان قديمة ذات قيمة حضرية أو معمارية محدودة، ولا يعتبر فقدانها أمرا خطيرا.

استراتيجية عامة للحفاظ والترميم :

وبعد تحديد وسط المدينة الواجب حمايته وتطويره، فقد أجريت مسوحات موسعة شملت المباني وحالتها المعمارية والانشائية والبنية التحتية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية حددت

من خلالها المشاكل التي تعاني منها المنطقة بغرض وضع الحلول الكفيلة بحلها. فتم وضع استراتيجية عامة للحفاظ والترميم وتشتمل على ثلاثة أجزاء هي :

1 ـ وقف الضرر المتزايد على المباني القديمة، ويشمل ذلك وضع تشريعات وأنظمة لتجنب أي تغيير في المباني التراثية دون موافقة البلدية.

2 ـ توفير الامكانات اللازمة لترميم المباني من حيث المهارات والمواد والتمويل، ويشمل ذلك انشاء الهيكل الاداري وتوفير القدرة الفنية لتقييم مشاريع التطوير، ووضع الأسس التصميمية وتقنيات البناء، وتدريب المهارات الملائمة، وتوفير الارشادات للمالكين والبنائين، ووضع برنامج عام لتوعية المواطنين.

3 ـ البدء ببرنامج تنفيذي شامل للترميم يتم من قبل المالكين أو بصفته برنامجا دوارا من قبل « هيئة الحفاظ على السلط » المقترحة.

كما تم التوصية بعدم هدم أي مبنى تراثي أو تغييره أو توسيعه دون موافقة مسبقة من البلدية وأن ينسجم أي تغيير أو توسعة للمباني التراثية مع ارشادات التصميم وتقنياته لتلك المباني، أما التغييرات الداخلية فيجب ادخالها ضمن نظام الأبنية والتنظيم كي يتم حمياتها.

وتم اقتراح عقد دورات تدريبية حرفية ومشاغل صغيرة للترميم لتوفير المهارات التقليدية الضرورية في أعمال بناء الحجر ونحته والأعمال الخشبية وغيرها، واعداد مواصفات ترميم المباني التراثية والتقنيات المستخدمة لتلائم أعمال الصيانة العامة للمباني كتنظيف الحجر واعادة تكحيله وأعمال البناء التقليدية كترميم الأجزاء المرئية والتفاصيل النموذجية من أقواس وقباب وعقود وغيرها لمعالجة الرطوبة والمشاكل الانشائية، وطرق بناء جديدة لمعالجة تداعي المبنى كاملا واعادة بنائه مع المحافظة على واجهاته القديمة.

ومن العناصر الأساسية في ضبط عملية الترميم والتوسعة والتغيير للمباني التراثية وتنفيذها، توفير ارشادات عامة للمواطنين تشمل ارشادات للترميم تعالج تنظيف الواجهات الحجرية وتبديل العناصر المفقودة واجراء المعالجات للفشل الانشائي وارشادات للتوسعة والتغيير تغطي طرق التنفيذ المناسبة للترميم أو التوسعة من حيث الطراز والمقياس والنسب وتفاصيل التصميم وارشادات اضافية في الطابع المعماري والزخارف والتفاصيل المعمارية وغيرها.

أما بالنسبة لتكوين المدينة، فان للمخطط التنظيمي الحالي عدة مشاكل، حيث نظمت كافة أراضي السلط وبخاصة وسطها بقصد الاعمار مع تجاهل طبيعة الأرض وانحدارها والاستعمالات الملائمة، اضافة إلى تجاهل تام لخصائص التراث المعماري القائم من حيث الارتفاعات والكتل والنسب والفتحات ومواد البناء المستعملة والألوان. كما تم اقتراح توسيع الشوارع الضيقة وفتح الشوارع المغلقة على حساب الأبنية القديمة والنسيج الحضري القديم. وفي سبيل توفير مجال أكبر لخدمة السيارات فقد تم فعلا هدم بعض المعالم الهامة كما حدث في شارع الخضر.

المخطط التنظيمي :

من هنا برزت الحاجة لاعداد مخطط تنظيمي جديد يقوم على احترام التراث المبني ويتكون من منطقتين رئيسيتين هما :

- **المنطقة الخضراء**، وهي المنطقة المطلة على وسط المدينة القديمة، والهدف منها الحفاظ على المحيط الأخضر والابقاء على المدخل السياحي للمدينة. ويجب أن يشمل تعديل التنظيم في هذه المنطقة أجزاء خالية تماما من العمران كالمنحدرات الصخرية في السلالم ومداخل المدينة من عمان ووادي شعيب، وأجزاء ذات كثافة قليلة جدا، وأخرى للتشجير. ويتم التحكم في أحجام المباني الضخمة وكتلها ومواقعها بحيث لا تكون مؤذية بصريا. هذا بالاضافة إلى تشجيع التشجير للحصول على حزام أخضر حول المدينة.
- **منطقة حماية النسيج الخضري**، وتعتبر العنصر الأهم في التنظيم الجديد، حيث يقصد بها حماية النسيج التقليدي للسلط القديمة. وتشمل القلعة والجدعة والمنحدرات الغربية للسلالم، أي كافة أجزاء المدينة القديمة. وينبغي تعديل أحكام التنظيم في داخل المنطقة للسيطرة على كثافة البناء وارتفاعه وارتداداته بحيث تتلاءم أكثر مع محيطها التاريخي، بالاضافة إلى التحكم في الكتب ونسب الواجهات والألوان. وفي وسط هذه المنطقة تم اقتراح منطقة سميت بمنطقة الترميم، وتغطي هذه المنطقة التركيز الرئيسي للأبنية التراثية وأهم العناصر الحضرية للمدينة، وتقع ضمن منطقة حماية النسيج الحضري وتخضع للقيود ذاتها، اضافة إلى استعمال حجر السلط الأصفر. ولن يكون الهدف من هذه المنطقة حماية قلب المدينة التاريخي فحسب بل يتعدى ذلك إلى برنامج ترميم ايجابي يتم تنفيذه على مراحل.

وإلى حين اعداد تفاصيل هذا المخطط، فمن الضروري أن يتم تجميد فوري لعمليات الاعمار وذلك لحماية ما تبقى من التراث. كما يجب الغاء مقترحات توسيع الشوارع القائمة على هدم المناطق القديمة وتفضيل حركة السيارات على التراث المبني.

ولقد تم اقتراح عدة أمور تخطيطية لاعادة الحياة إلى السلط القديمة كتحويل بعض الشوارع لاستعمال المشاة فقط ووضع حلول جديدة لحركة السيارات لتخفيف الضغط عن وسط المدينة واقتراح مواقف سيارات وساحات عامة جديدة تلعب دورا حيويا في احياء المدينة.

انعاش الحياة الاقتصادية :

كما ذكرنا سابقا، فقد تم اجراء مسوحات تفصيلية لوسط السلط تبين منها أن هذه المنطقة تتميز بصغر حجم الأسرة وانخفاض دخلها وارتفاع أعمار السكان وتدني المهارات وزيادة عدد المستأجرين وارتفاع نسبة العمالة الوافدة. وبشكل عام، فان النشاطات الاقتصادية حاليا ضعيفة، كما أن وسط المدينة يعاني من ضعف الطلب وبطء النمو، ويتجلى ذلك في انخفاض أسعار الأراضي وتدني الايجارات مع وجود العديد من المباني فارغة.

وللحفاظ على التراث المعماري واحيائه، فمن الضروري انعاش الحياة الاقتصادية وتوفير الطلب على الفراغات. ومن ضمن الحلول التي تم اقتراحها لذلك، ايجاد استعمالات جديدة لمبان قديمة، كأن تنتقل الدوائر الحكومية لمبان قديمة على الرغم من أنها أقل كفاءة من المباني الحديثة، وبذلك فان هذه المباني تلقى العناية والصيانة اللازمتين لدوامها. وقد تم اقتراح استعمالات مختلفة لعدة مبان هامة منها تحويل مبنى أبو جابر لمركز تراثي ومتحف، وتحويل المستشفى الانجليزي (المهجور حاليا) لنزل سياحي ومطعم ومركز اجتماعي، واستعمال مبنى طوقان كدار للبلدية (وقد تم فعلا).

أما الحل الثاني والرئيسي لانعاش المدينة واحيائها، فكان بدراسة امكانية ربط السلط بالسياحة الداخلية والخارجية للأردن. فقد أظهرت دراسات سياحية ضرورة توفير مناطق جذب سياحي قريبة من عمان لاطالة مدة اقامة السياح المهتمين بالآثار والمعالم التاريخية، وذلك عن طريق اعداد رحلات نصف نهارية. ويمكن استغلال مدينة السلط سياحيا نظرا لقربها من العاصمة عمان وارتباطها بالحضارة والتاريخ، فهي من أقدم مدن الأردن وتضم العديد من المعالم التي تهم الزائر كالمباني القديمة الرائعة والتكوين المعماري الخلاب والأسواق التقليدية الصغيرة. كما أنها تعرض للسائح حضارة الأردن الحية بطريقة مختلفة عما تعرضه مدن جرش والبتراء التاريخيتين وغيرهما من حضارات مينة. وحيث أن المدينة تقع على الطريق الواصلة بين العاصمة عمان والضفة الغربية، فيمكن انتقال السياح عبر هذه الطريق في جولة سياحية تبدأ من عمان مرورا بالسلط ثم إلى الضفة الغربية.

إلا أن تسويق مدينة السلط سياحيا يجب أن يبنى على وجود نقطة جذب رئيسية تبرر تخصيص نصف نهار لزيارة المدينة. لذا فقد تم اقتراح اقامة مركز تراثي ومتحف في مبنى أبو جابر، بحيث يقدم المعلومات والتسلية والترفيه للزوار لمدة لا تتجاوز الساعتين، ولقد تم اختيار هذا المبنى نظرا لحجمه الملائم ووقوعه في الساحة الرئيسية للمدينة وتميزه بطابع معماري رائع يحكي قصة تطور العمارة في السلط.

وانطلاقا من مبنى أبو جابر، يمكن اقامة نشاطات سياحية أخرى تدعم فكرة المركز التراثي. لذا فقد تم اقتراح تحويل المستشفى الانجليزي لنزل سياحي ومطعم تقليدي فريد في المنطقة وترميم السوق القديم في شارع الحمام، اضافة إلى اقتراح تنظيم قوافل سياحية للمنطقة تنطلق من مبنى أبو جابر وتجوب المعالم الهامة في المدينة والأدراج والممرات وغيرها.

إلا أن مشكلة الحفاظ على تراث وسط المدينة لا تحل فقط بالطرق السابقة، فغالبية المباني فيها عبارة عن مبان سكنية، وحماية هذه الأبنية تتطلب حل مشكلة السكنى فيها. وقد تم البحث في الأسباب التي تؤدي لضعف الطلب على المباني القديمة والسكنى فيها، وكانت في الغالب تدور حول ارتفاع كلفة الصيانة وصعوبة ادخال الخدمات الحديثة لها، ولنظرة الناس لها على أنها قد مضى زمنها، ولوجود عروض أسهل للسكن خارج المنطقة.

حددت منطقة سكنية في وسط المدينة وأجريت عليها الدراسات حول كيفية تحديث المباني القديمة وترميمها والحفاظ على قيمتها المعمارية ضمن تكلفة معقولة. وقد درست عدة بدائل لكل منها وحسبت كلفتها وامتيازات ومساوىء كل منها، اختير من بينها البديل الأنسب. ودرست مشكلة التمويل، وحيث أن غالبية السكان من المستأجرين أو المالكين ذوي الامكانات المادية الضعيفة. فاقترح تأسيس « هيئة الحفاظ على السلط » يكون هدفها امتلاك العقارات والتصرف بها والقيام بترميمها وتأجيرها.

خطة العمل المقترحة :

لقد تطرقت الدراسة لجوانب عديدة وخرجت بتوصيات ضمن ثلاث مجموعات رئيسية هي :

1 ـ خطة التنفيذ :

وتشمل عدة اجراءات قانونية وتخطيطية وهي :

التوصية الأولى ـ تجميد للاعمار في المنطقة فورا.

التوصية الثانية ـ الغاء المخطط التنظيمي لعام 1983 م للسلط القديمة، ووضع مخطط معدل له.

التوصية الثالثة ـ تعديل القانون بحيث يمكن من ضبط التغييرات في داخل المباني التراثية الهامة.

التوصية الرابعة ـ اصدار نظام تخطيط وحماية خاص بالسلط القديمة يتضمن المناطق الخاصة المقترحة والمذكورة سابقا.

التوصية الخامسة ـ اعتماد خطة تنفيذية لانعاش منطقة وسط السلط تشمل مشاريع سياحية وتطوير بعض المناطق السكنية وتحسين البيئة. وقد تم اعداد هذه الخطة ضمن الدراسات، فشملت وسط المدينة، واعداد دراسات شاملة للجوانب المعمارية وطرق الترميم وكلفتها، والجدوى الاقتصادية، وكيفية الادارة للمشاريع السياحية كالمركز التراثي والنزل السياحي والسوق القديم.

2 ـ الخطة الادارية :

وتشمل تشكيل عدة مؤسسات ادارية تساهم في تحمل أعباء أعمال الانعاش والحماية للسلط القديمة وهي :

التوصية السادسة ـ تأسيس وحدة فنية تابعة لمؤسسة اعمار السلط تكون مهمتها توفير المهارات المتخصصة اللازمة للترميم والمحافظة على التراث وتقديم المشورة بهذا الخصوص.

التوصية السابعة ـ انشاء « هيئة الحفاظ على السلط »، وتكون ذات طابع خيري بهدف التطوير، وذلك لترميم المباني القديمة واستغلالها.

التوصية الثامنة ـ تشكيل هيئة استشارية معمارية لتقوم بتقديم المشورة لبلدية السلط ووزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة في الأمور ذات العلاقة.

التوصية التاسعة ـ تأسيس وحدة تدريب لتنمية المهارات اللازمة لترميم المباني ورفع كفاءتها.

3 ـ الخطة المالية :

تم من خلال الدراسة احتساب كلفة انعاش اقتصاد السلط وترميم الأبنية ومحيطها شاملا بذلك 445 مبنى (الفئات الأربع الأولى) وترميم الأدراج والشوارع وتنسيق المواقع والحدائق الجديدة، والذي بلغ حوالي مثانية ملايين دينار أردني. ونظرا للأعباء المالية الثءيلة على السكان (مالكين ومستأجرين) والبلدية، فقد تم وضع التوصيات التالية :

التوصية العاشرة ـ توفير مخصصات اضافية لبلدية السلط لتساعدها في مسؤولياتها تجاه المتطلبات الخاصة بالسلط.

التوصية الحادية عشرة ـ تأسيس صندوق ترميم تابع لمؤسسة اعمار السلط.

التوصية الثانية عشرة ـ القيام بحملة عالمية تقودها مؤسسة اعمار السلط، وتهدف إلى التوعية بميزات السلط وقيمتها التراثية الحضارية وإلى توفير الدعم للشروع بأعمال الترميم والانعاش.